

التحرك التركي المعاصر

في القرن الأفريقي

د. عبد السلام البغدادي*

مقدمة

يأتي التحرك التركي في القرن الأفريقي ضمن سياق التحرك التركي الفاعل والحديد في عموم القارة الأفريقية من القاهرة إلى الكاب، وهو تحرك ينطوي على مضامين سياسية واقتصادية (تجارية واستثمارية) بل وحتى أمنية، كما يتخذ في الوقت نفسه شعارات ذات طابع إنساني لمساعدة دول الإقليم، لا سيما وأنها دول تعاني من أزمات اقتصادية فضلاً عن مشكلاتها السياسية والاجتماعية ذات الطابع الإثني (العرقى - السياسى)، إضافة إلى صراعات هذه الدول مع بعضها ضمن دائرة القرن الأفريقي المتشابكة.

وعلى الرغم مما تعانيه دول الإقليم من مشكلات، بعضها مرتبط بأذرع خارجية: أمريكية، وإسرائيلية، وأوروبية، وصينية، إلا أن الإقليم بعدد سكانه الذي يزيد على ١٨٠ مليون نسمة، ومساحته التي تقرب من خمسة ملايين كم^٢، وثرواته الزراعية والحيوانية غير المستثمرة على نحو تنموي صحيح، يتيح فرصاً كبيرة جداً لدولة مثل تركيا، تمتاز باقتصادها الناهض الذي سجل المرتبة ١٦ عالمياً عام ٢٠١٠ (بناتج قومي بلغ ٧١١ مليار دولار وبدخل فردي وصل إلى ٩,٩٥٠ دولار سنوياً)، وبقيادتها ذات رؤية جديدة متعددة الأبعاد في سياستها الخارجية، والتي نظراً لها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي، وبقرنها الجغرافي البحري؛ حيث لا يفصلها عن دول

*أستاذ قسم الدراسات الإفريقية - مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد.

الإقليم فاصل، والارتباط مباشر عبر البحر المتوسط فقناة السويس فالبحر الأحمر، ومخطابها الجديد الذي يقوم على تبني شعارات إنسانية، ودوافع اقتصادية خالية من أي إرث استعماري.

ويأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على أبعاد هذا التحرك في دول القرن الأفريقي، معتمداً على فرضية مفادها أن الفرص التي يتيحها الإقليم لتركيا هي أكبر من كل التوقعات، لا سيما أن تركيا تعتمد في تحركها منهجاً وظيفياً مغطى بشعارات إنسانية قبل أي شيء آخر، وعلى الأقل لما هو معلن ولما يتوافق وطبيعة المرحلة والظرف، وفي ذلك منفعة للطرفين: الطالب والمطلوب.

١. إثيوبيا

يتوزع التحرك التركي المعاصر في إثيوبيا على ثلاثة محاور: الأول سياسي، والثاني اقتصادي، والأخير اتخذ صبغة إنسانية.

١.١ المحور السياسي

ترجع العلاقات التركية- الإثيوبية في طورها العثماني بالنسبة لتركيا، والإمبراطوري بالنسبة لإثيوبيا، إلى القرن الخامس عشر الميلادي، عندما كانت الإمبراطوريتان: العثمانية والحبشية (الاسم القديم لإثيوبيا) تتواصلان في الأمور ذات المصالح المشتركة، وفي عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي خُلع عن العرش عام ١٩٠٩، والإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني الذي غيّر اسم البلاد من الحبشة إلى إثيوبيا، وتوفي عام ١٩١٣.

بدأت العلاقات الدبلوماسية تأخذ مسارها بين البلدين، ثم شهدت العلاقات السياسية- الدبلوماسية تقدماً كبيراً بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٤، إذ دشنت تركيا أول سفارة لها في عاصمة إثيوبيا (أديس أبابا) عام ١٩٢٦، وفي العام نفسه أقامت إثيوبيا سفارتها في العاصمة التركية (أنقرة)، وظلت السفارة التركية في إثيوبيا تعمل حتى عام ١٩٨٤، لكنها أغلقت في ذلك العام بعد أن ظهر أن هناك

تبايناً واضحاً في السياسات بين تركيا المرتبطة بحلف شمال الأطلسي (الناتو) وبين إثيوبيا التي أصبحت تدور في الفلك الشيوعي آنذاك في عهد الرئيس الإثيوبي الأسبق (منغستو هيلي ماريام) الذي انتهى حكمه عام ١٩٩١^(*)، بيد أن تركيا أعادت افتتاح سفارتها في أديس أبابا في ٢١ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٦، أي بعد سقوط نظام منغستو (المتبني للشيوعية) بخمسة عشر عاماً^(١).

ومن طرفها فإن إثيوبيا كانت قد سبقت في قطع العلاقة الدبلوماسية مع تركيا؛ إذ قامت في عام ١٩٧٦ - أي بعد سنتين من وصول الشيوعيين إلى السلطة في أديس أبابا - بغلاق سفارتها في أنقرة، مبررة ذلك بدواعٍ مالية، لكنها ما لبثت أن أعادت افتتاح سفارتها

^(*) في عام ١٩٧٤ قامت مجموعة من الضباط بانقلاب عسكري على حكم الإمبراطور الإثيوبي (هيلاسي لاسي) ١٩٣٣ - ١٩٧٤، وأقامت هذه المجموعة، بدلاً عنه، حكماً جمهورياً، اصطبغ بالماركسية، وأقام علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفيتي، ولع بين صفوف الانقلابيين ضابط شاب برتبة صغيرة، هو (منغستو هيل ماريام) الذي سرعان ما تجاوز الآخرين، لينصب نفسه رئيساً للبلاد وبرتبة جنرال، واستمر حكمه حتى عام ١٩٩١، وهو العام الذي شهد سقوط حكمه، على يد المعارضة المسلحة بزعماء (ميليس زيناوي) المدعوم من الغرب (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، وظل زيناوي يتزعم البلاد (رئيس الوزراء، والرجل القوي فيها) حتى وفاته في ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢، بعد مرض مفاجئ ألم به.

وقد استمد زيناوي قوته - برغم أنه يتحدر من قومية التغرين التي لا تزيد نسبتها السكانية على ٦٪ من مجموع سكان إثيوبيا - من الدعم القوي الذي كان يحظى به من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتعاونهما معهما في دعم سياستهما المناهضة لما يسمى "الإرهاب"، ولتبنيه نظاماً سياسياً يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية (الليبرالية)، وإن كان ذلك شكلياً، فالبرلمان الإثيوبي الأخير (٢٠١٠) لم يضم أحداً من المعارضة، وحظي الحزب الحاكم بـ ٩٩٪ من المقاعد فيه.

أما بالنسبة للرئيس الأسبق (ماريام) فقد هرب إلى زيمبابوي، ولا يزال يقيم فيها حتى الآن تحت رعاية الرئيس روبرت موغابي.

^١ شريف شعبان مبروك، (إيران وتركيا... علاقات متباينة مع دول حوض النيل)، السياسة الدولية، المجلد ٤٥، العدد ١٨١ تموز (يوليو) ٢٠١٠، ص ١٤٤.

في أنقرة عام ٢٠٠٦، أي بعد خمسة عشر عاماً من سقوط النظام الشيوعي في إثيوبيا، وهو العام نفسه الذي أعادت فيه تركيا علاقتها الدبلوماسية مع إثيوبيا^(١).

ويبدو أن الطرفين التركي والإثيوبي يسعيان إلى مزيد من تطوير العلاقات الدبلوماسية، بدليل قيام الطرفين بتوقيع اتفاقية في إسطنبول بتاريخ ١٧/٢/٢٠١١ تستثني حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من الحصول على تأشيرة دخول، ومما يدل على أهمية الاتفاقية أن من قام بتوقيعها من الجانب التركي وزير الخارجية أحمد أوغلو، وهو الرجل الثالث في سلم القيادة التركية، ومن الجانب الإثيوبي وزير الخارجية هيلما ماريام ديسالين^(*)، وتم التوقيع أثناء حضورهما مؤتمر مراجعة الشراكة التركية- الأفريقية الوزاري في إسطنبول^(٢).

وعلى صعيد آخر، ولكنه ذو صلة بالجانب السياسي، شاركت تركيا من بين دول وجهات عدة في مراقبة الانتخابات العامة (الفيدرالية والمحلية) التي جرت في إثيوبيا عام ٢٠٠٥^{(٣)(*)}.

وعلى صعيد الزيارات الرسمية ذات الطابع السياسي، مثلما هي ذات طابع اقتصادي، يُشار إلى زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٥، وهي أول زيارة لمسؤول تركي

^١ أيمن شبانة، (الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط)، السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٨٥، يونيو (تموز)، ٢٠١١، ص ٨٧.

^(*) أصبح (ديسالين) رئيساً للوزراء بعد وفاة زيناوي في ٢٠/٨/٢٠١٢.

^٢ مصادر تركية تتوقع ارتفاع حجم التجارة مع الدول الأفريقية إلى ٥٠ مليار دولار، ١٧/١٢/٢٠١١، انظر: <http://www.qirautafrika.com/view/?q=787>.

^٣ سامي السيد (الانتخابات التشريعية في إثيوبيا ٢٠٠٥)، آفاق أفريقية، المجلد السادس، العدد ١٩، شتاء ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

^(*) تجري الانتخابات العامة في إثيوبيا مرة كل خمس سنوات، لاختيار البرلمان الاتحادي، ومسؤولي المقاطعات العشر التي تتكون منها إثيوبيا التي تأخذ بالنظام الفيدرالي (الاتحادي) شكلاً للدولة، والنظام البرلماني شكلاً للنظام السياسي.

رفيع إلى إثيوبيا، مما يؤثر على تطور ملحوظ في العلاقة بين الطرفين ومدخلاً لتوسيع حجم التعامل بين الطرفين في شتى المجالات^(١).

١.٢ المحور الاقتصادي

تعد إثيوبيا اقتصادياً من أهم شركاء تركيا الرئيسيين في دول حوض النيل، وقد شهدت العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية نمواً مطّرداً خلال العقد الأول من القرن الحالي. وهناك إمكانية لتعميق وتنويع هذه العلاقة مع تسريع آليات اللجنة الاقتصادية المشتركة، ومجلس رجال الأعمال.

وقد بلغ حجم التجارة البينية ١١٠ ملايين دولار عام ٢٠٠٦، كما عزّزت تركيا وجودها في إثيوبيا من خلال زيادة عدد الشركات التركية العاملة بشكل رئيس في صناعة المنسوجات والسلع المعمرة في إثيوبيا^(٢).

وتُصدّر تركيا لإثيوبيا سلعاً متعددة كالحديد والصلب، والسلع الكهربائية، والمنتجات النسيجية، والآلات، والزيوت النباتية، ومعدات تجهيز النفط، كما تستورد تركيا من إثيوبيا البذور الزيتية والفواكه والجلود الخام والبن والشاي والتوابل وألياف النسيج^(٣).

وإثيوبيا هي أول بلد أفريقي يُفتتح بها مكتب لمؤسسة "الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي" TIK^(*).

^١ ينظر: صحيفة الأهرام، ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥، ص ١٤ عن وكالة رويترز للأنباء؛ وكذلك: الآن فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا: ديناميات الشركات ونشاط دبلوماسي مكثف)، على الرابط:

Le Monde Diplomatique Editions Arabes. [Http://www.Mondiploar.com/article3484.htm](http://www.Mondiploar.com/article3484.htm).

^٢ مبروك، ص ١٤٤.

^٣ مبروك، ص ١٤٢.

^(*) وهي وكالة تابعة للحكومة التركية، وتعمل في مجال التعاون الإنمائي.

كما تمُدُّ تركيا إثيوبيا بخبراء ومدرّبين وفنيين لإعطاء دورات تدريبية تقنية في مختلف المجالات، ومنذ عام ٢٠٠٦ تم تنفيذ تسعة عشر مشروعاً في مجالات التعليم والتعاون الثقافي والاجتماعي والدعم التقني والإعلام، كما وصل عدد الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم الثنائية بين البلدين إلى تسع وعشرين اتفاقية منذ عام ١٩٩٣، وتجري حالياً دراسة إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين^(١).

وساهمت تركيا من خلال الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي TICA - المشار إليها سابقاً - في توفير المساعدات التنموية والإنسانية لعدد من الدول الأفريقية المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، من بينها إثيوبيا^(٢). ومن جانبها فإن إثيوبيا التي لا تزال تعد ضمن الدول الزراعية المتخلفة^(*) ترى في

^١ مبروك، ص ١٤٥.

^٢ توم كارجيل، مصالحنا الإستراتيجية المشتركة: دور أفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠١١) دراسات عالمية العدد ١٠١، ص ٨٧. وقارن مع: Mehmet Ozkan, Turkey discovers Africa: Implications and prospect's' SETA policy Brief, No. 22, seta foundation for political, Economic and social Research, 2008.

^(*) بالنسبة للقدرات الاقتصادية، فإن إثيوبيا دولة زراعية، حيث يسهم الإنتاج الزراعي فيها بنحو ٤٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي، وتستوعب الزراعة نحو ٨٥٪ من الأيدي العاملة، ويعتمد دخلها القومي بالأساس على تصدير محصول البن، الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ويجعلها أيضاً في حالة اعتماد دائم على القروض والمعونات الخارجية مما دفعها إلى تدعيم علاقاتها مع دول الخليج النفطية، وكذا إسرائيل وتركيا وإيران، من أجل سد الفجوات الغذائية لشعبها الذي يبلغ تعدادده ٨٥ مليون نسمة ويقع ٤٠٪ منه تحت خط الفقر.

وينظر في هذا: أيمن شبانة، (الظهور الإثيوبي....) ص ٨٥.

وبعض المصادر أشار إلى أن عدد سكان إثيوبيا وصل خلال عام ٢٠١٠ إلى ٧٧ مليون نسمة، ينظر: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١٠ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠١١)، ص ٣١٩.

التعاون مع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط أهمية محورية في سياستها الخارجية، لا سيما مع كل من دول الجزيرة العربية وإيران وإسرائيل، فضلاً عن تركيا موضع دراستنا؛ إذ ينظر صناع السياسة الإثيوبية إلى تركيا كسوق واسعة وقريبة، وكدولة قطعت شوطاً مهماً على طريق نبذ التطرف الديني، والإصلاح السياسي، والتطور الديمقراطي، وأنها لا تشكل تهديداً آنياً ومستقبلياً للأمن القومي الإثيوبي. وبالتالي يعدّ توثيق العلاقات معها أمراً حيوياً لتدعيم المصالح الاقتصادية الإثيوبية وتعظيمها، خاصة في مجالات التجارة الخارجية والاستثمارات، والمساعدات التقنية، والمشروعات المائية^(١).

كما تبنت إثيوبيا - من طرفها - سياسة من شأنها جذب الاستثمارات التركية للسوق الإثيوبية، وتقوية الروابط بين مؤسسات الأعمال في البلدين، وتطوير المنتجات الإثيوبية لتصبح قادرة على دخول السوق التركية، والقضاء على أي معوقات تحول دون تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين^(٢).

وفي ضوء ذلك، أكدت رئيسة غرفة التجارة الإثيوبية (مولوسولومون) أن العلاقات بين إثيوبيا وتركيا تشهد تحسناً في جميع المجالات، وخاصة في مجال التجارة والاستثمار؛ حيث بلغ حجم الاستثمارات التركية أكثر من ١,٨ مليار دولار أمريكي حتى شباط/ فبراير ٢٠١٣. وقالت (سولومون) خلال لقاء مع وفد يضم ٣٦ مستثمراً تركياً في أديس أبابا في ٢٠١٢/٣/١٢: إن التبادل التجاري بين البلدين ينمو بمعدل يصل إلى ٢٠٪ سنوياً، وإن حجم التبادل التجاري ارتفع إلى ٣٩٠ مليون دولار عام ٢٠١١ مقارنة مع ١٠٩ ملايين دولار عام ٢٠٠٤^(٣).

من جانبه أكد السفير الإثيوبي لدى تركيا (د. مولاتو تشومي) خلال اللقاء على أهمية بذل كل الجهود الممكنة لإحداث توازن في حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا

^١ شبانة، المصدر نفسه، ص ٨٧.

^٢ المصدر نفسه، ص ٨٧.

^٣ تركيا اليوم، الثلاثاء ١٣/٣/٢٠١٢: [http://Turkey today.net/node/7168](http://Turkey%20today.net/node/7168).

وتركيا، مشيراً إلى أن ٨٥٪ من حجم التبادل التجاري لصالح تركيا، وطالب السفير المستثمرين الإثيوبيين بالوفاء بمسؤولياتهم في إحداث توازن في حجم التبادل التجاري بين البلدين، مشيراً إلى أن هناك نحو ٢٠٠ مستثمر تركي يشاركون في قطاعات استثمارية مختلفة في البلاد وخاصة في قطاع المنسوجات بإثيوبيا^(١).

وأضاف أن السفارة الإثيوبية في تركيا تسعى جاهدة إلى تعزيز علاقات التجارة والاستثمار بين البلدين، وقد ارتفعت صادرات إثيوبيا إلى تركيا من ١٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٤٤,٥ مليون دولار عام ٢٠١١، بينما زادت واردات إثيوبيا من تركيا إلى ٣٤٦ مليون دولار عام ٢٠١١ مقارنة مع ٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤^(٢).

ومما يدل على الأهمية التي توليها تركيا لإثيوبيا في هذه المرحلة باعتبارها قلب القرن الأفريقي الإستراتيجي ونافورة أفريقيا المتدفقة بالمياه العذبة- برغم ضعف قدراتها الاقتصادية^(*)، وتصنيفها ضمن الدول العشرين الأكثر فشلاً في العالم مع الصومال والسودان^(**)- أن تركيا فتحت في إثيوبيا مجلساً فرعياً من أصل ثمانية مجالس فرعية تابعة

^١ المصدر نفسه.

^٢ المصدر نفسه.

^(*) تتلقى إثيوبيا مساعدات اقتصادية سنوية من الولايات المتحدة الأمريكية، قدرها البعض بما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، في حين قدرها البعض الآخر بأربعة مليارات دولار سنوياً، ويفترض أن تستخدم في التنمية لرفع قدرات إثيوبيا اقتصادياً.

ينظر: صلاح خليل، (رحيل زيناوي... والإستراتيجية الأمريكية في القرن الأفريقي).

<http://www.qiraatafrica.com/view/?9=787.3/9/2012>.

ويقارن مع: عمار الجندي (ميليس زيناوي... حليف الغرب الذي حكم بيد من حديد) آفاق المستقبل، السنة الثالثة، العدد ١٦، أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر (تشرين الأول/ تشرين الثاني/ كانون الأول) ٢٠١٢، ص ٣٠.

^(**) تعاني الدولة الإثيوبية من تراجع واضح بمقومات القوة الشاملة، مقارنة بتلك المقومات لدى دول الجوار الإقليمي الأخرى (خارج نطاق القرن الأفريقي- وهي تركيا وإيران وإسرائيل)، وهو التراجع الذي لم يمس مقومات تلك القوة الصلبة لها فحسب، وإنما مس أيضاً مثيلتها الناعمة، للحد الذي جعلها

مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا (DEIK)^{(١)(*)}.

تنبؤاً مكانة متقدمة في تصنيف الدول الفاشلة، الذي تصدره سنوياً مجلة السياسة الخارجية بالتعاون مع صندوق السلام. وهذا المفهوم يعكس درجات الانكشاف الداخلية التي تؤثر على الدور الخارجي للدولة، إذ يعني عدم قدرة الدولة الاضطلاع بالوظائف الأساسية المنوط بها أدائها بالمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يجعلها تشكل خطراً على السلام والأمن العالمين. ورغم أن هذه المكانة تقدمت نسبياً قياساً لعام ٢٠٠٩، إلا أنها تظل تعاني الأسوأ تجاه بقية دول الجوار: إيران - المرتبة ٣٨، إسرائيل - المرتبة ٥٨، وتركيا - المرتبة ٨٥.

إن إثيوبيا تنفرد بكون مناعتها وحصانتها الداخلية تجاه تلك التحديات هي الأضعف والأكثر انكشافاً، بل تعد أسوأ في هذا الترتيب من جيرانها الإقليميين باستثناء الصومال التي شغلت المرتبة رقم (١) والسودان المرتبة رقم (٣)، وإريتريا شغلت المرتبة رقم (٣٠) وجيبوتي المرتبة رقم (٦٨).

ولهذا فإن الوعد الذي قطعه على نفسه رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي (١٩٩١-٢٠١٢) في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٩ بإعادة بناء إثيوبيا الجديدة، وأن الدستور الجديد سيرسي دعائم قوية لبناء تعددية وحقوق متساوية لجميع القوميات، فشل في إنجازه عام ٢٠١٠، فلا الأوضاع الداخلية تغيرت نحو تعددية حقيقية أنهت الاحتقان الداخلي، وتحديداً بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠، ولا تلك الأوضاع مكنتها من الاضطلاع بدور قائد أو مهيمن على منطقة القرن الأفريقي كما كانت تسعى؛ إذ لم تتمكن إثيوبيا من دعم مفهوم الدولة القائد من نطاقها الجيو- سياسي من خلال التدخل الإيجابي بهذا النطاق على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية- الفرعية، أو حتى التمكن من كبح التهديدات الإستراتيجية القادمة من هذا النطاق على أمنها القومي، وكانت النتيجة تبعية للخارج وعدم القدرة على التحرك المستقل بهذا النطاق الجيو- سياسي، بمعزل عن الدعم والمساندة الخارجيتين.

ينظر: إثيوبيا وتفاعلاتها الإقليمية، التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠١٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ٢٠١١)، ص ٣١٨.

^١ محمود زكريا محمود، (تركيا وأفريقيا)- تقرير، التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠١٠-٢٠١١، الإصدار السابع (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، ٢٠١١)، ص ٤١٤.

(***) الفرع التركي هو واحد من بين اثنين في القرن الأفريقي أما الآخر فهو في السودان، وتوزعت الفروع الخمسة الأخرى على دول شمالي أفريقيا (العربية) وهي مصر والجزائر والمغرب وتونس وليبيا، وأما الأخير فكان من حصة جمهورية جنوب أفريقيا. ينظر: المصدر نفسه (محمود) ص ٤١٤.

وبرغم ضعف قدرات إثيوبيا الاقتصادية، وتصنيفها ضمن الدول العشرين الأكثر فشلاً في العالم، إعلًا أن هناك من يضع إثيوبيا- التي تحتضن مقر الاتحاد الأفريقي والمنظمة الفرانكفونية العالمية- ضمن مجموعة الدول الصاعدة في أفريقيا جنوب الصحراء، جنباً إلى جنب مع غانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا^(١)(*) .

ويستند هؤلاء في تفاؤلهم على احتلال إثيوبيا لمكانة تليق بموقعها الإستراتيجي، وسعة مساحتها التي تزيد على المليون كم^٢، وعظم ثروتها المائية التي تشكل ٨٥٪ من منابع نهر النيل، وعدد سكانها الذين يتجاوزون ٧٥ مليون نسمة، ومن المؤشرات على بدء صعود إثيوبيا أنها تجاوزت حاجز المجاعة، وارتفع معدل دخل الفرد فيها بنسبة ١٠,٦٪ خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم ميليس زيناوي ٢٠٠٢-٢٠١٢، وهبوط نسبة الفقر المدقع من ٤٥٪ إلى ٣٠٪، ورضى الغرب الأوروبي- أمريكي عن سياساتها في القرن الأفريقي، لدرجة اعتبارها حليفاً إستراتيجياً في القرن الأفريقي^(٢).

١.٣ المحور الإنساني

لا تعتمد تركيا في تحركها الجديد إزاء أفريقيا على البعدين السياسي والاقتصادي وحسب، وإنما تضيف عليه صبغة إنسانية^(٣)، لا سيما أن أفريقيا بحاجة إلى المساعدات والمنح، وهذه الصبغة تساهم في تيسير حركة تركيا ومصالحها المتنامية في أفريقيا. ومن بين ثلاث دول أفريقية، حظيت إثيوبيا بافتتاح مكتب تركي للمساعدات

^١ أحمد طاهر، (دبلوماسية الرئاسة: دوافع ودلالات زيارات مرسى الخارجية)، السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠١٢، ص ١٢١.

^(*) لا ننسى أن هناك دولاً أخرى مرشحة للنهوض في أفريقيا، منها السنغال وأنغولا، فضلاً عن كينيا.

^٢ عمار الجندي (ميليس زيناوي... حليف الغرب الذي حكم بيد من حديد)، ص ٣٠، ٣١؛ وقارن مع صلاح خليل (رحيل زيناوي)، وعباس شراقي، (بين الجيولوجيا والسياسة: رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبية) السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥ يوليو ٢٠١١، ص ١٤٦.

^٣ سامي السيد، (الانتخابات التشريعية في إثيوبيا)، ص ١٠٦.

الإنسانية للدول المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية والكوارث الطبيعية، والدولتان الأخريتان هما السودان في القرن الأفريقي، والسنغال في الغرب الأفريقي^(١).

ومن هذه المكاتب تدير الحكومة التركية عملياتها الإنسانية في ٣٧ دولة أفريقية، حيث بلغ حجم المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا للدول الأفريقية حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ نحو ٣,٥ مليون دولار أمريكي^(٢)، وقد نالت إثيوبيا نصيباً من هذا المبلغ، وصلت قيمته إلى ٦٠٠ ألف دولار أمريكي^(٣).

٢. كينيا

برغم أن تركيا لا تزال تخطو ببطء على الأرض الكينية، إلا أن أثر هذه الخطوات أصبح ملموساً، لا سيما أنها لم تقتصر على الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية، وإنما تعدتها إلى الجانب الأمني أيضاً.

٢.١ المحور السياسي

رغم أن العلاقة التركية مع كينيا لا تزال في أطوارها الأولى، إلا أنها شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات المشتركة، منها إبرام بروتوكول تعاون ثنائي بين وزارتي الشؤون الخارجية في كلا البلدين عام ٢٠٠٢.

وقد سجّلت العلاقة السياسية طفرة نوعية خلال شهر شباط/فبراير عام ٢٠٠٩، وذلك عبر قيام الرئيس التركي عبد الله غول بزيارة العاصمة الكينية نيروبي، وهي أول

^١توم كارجيل، مصالحنا الإستراتيجية...، ص ٨٧.

^٢أيمن السيد شبانة، (العلاقات التركية- الأفريقية)، تقرير، في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، تشرين الأول (أكتوبر) ص ٦٥١.

^٣عبد السلام بغدادلي، (العلاقات التركية- الأفريقية)، تقرير، المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد السابع، سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٨، ص ٣؛ وقارن مع صحيفة إيلاف (الالكترونية)، لندن ١٨-٨-٢٠٠٨.

زيارة لرئيس تركي إلى أفريقيا- جنوب الصحراء، مما يؤشر إلى تطور نوعي في العلاقة بين الطرفين، وأعقب الزيارة اتفاق بشأن الإعفاء من متطلبات التأشيرة للجوازات الدبلوماسية^(١).

٢.٢ المحور الاقتصادي

حققت العلاقات الاقتصادية تقدماً واضحاً على حداتها؛ إذ وصل حجم التجارة بين الطرفين إلى ٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وهناك فرص تعاون مختلفة بين تركيا وكينيا، من أهمها: تبادل الخبرات في مجالات الزراعة، والصحة، والتعليم المهني، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقضايا البيئية^(٢).

وعلى صعيد ذي صلة، تجذب كينيا أعداداً متزايدة من الشركات التركية يمكنها الاستفادة من الفرص التي يتيحها ميناء مومباسا الإستراتيجي على المحيط الهندي، وهذه الشركات دور رائد في التجارة مع شرقي أفريقيا، كما يمكن لهذه الشركات، في ضوء خبراتها الواسعة، المساهمة في التنمية الاقتصادية في كينيا عن طريق مشاريع الاستثمار المباشر^(٣).

ومما يجدر ذكره هنا، أن تركيا إضافة إلى كونها عضواً مراقباً في الاتحاد الأفريقي، فإنها في الوقت نفسه عضو- من خارج القارة الأفريقية- في بنك التنمية الأفريقية BAD، وهي من خلال هذه العضوية تنوي أن تقيم منطقة تبادل حر مع مجموعة دول شرقي أفريقيا CAE، وهي منظمة رسمية مشتركة تضم حكومات كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وبوروندي ورواندا^(٤).

^١ ينظر: مبروك، ص ١٤٥؛ ويقارن مع: كارجيل، ص ٨٧.

^٢ مبروك، ص ١٤٥.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٤٥.

^٤ الان فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا...).

ويمكن لتركيا أن تساهم في جهود كينيا الحالية الرامية لإنتاج الكهرباء، من خلال استخدام الطاقة النووية، وتحتاج كينيا في مشروعها هذا إلى دعم دول إقليمية ذات خبرة في هذا المجال^(١).

ولا ريب أن كينيا، باقتصادها النامي وموقعها البحري المطل على المحيط الهندي شرقي أفريقيا، تُعدّ البوابة لجملة من المشاريع، سواء لها أو لغيرها من الدول الأفريقية المجاورة، لا سيما الحبيسة التي لا تطل على بحر، مثل أوغندا وجنوب السودان^(*). ومما يزيد من إمكانية كينيا للعب هذا الدور، هو توقيعها اتفاقاً للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني مع تركيا عام ٢٠٠٤، وتوقيعها مذكرة تفاهم لرحلات الطيران عام ٢٠٠٩، ومما هو جدير بالذكر أن الخطوط الجوية التركية (الثامنة عالمياً) باتت تصل إلى ١٤ مدينة في ١٢ بلداً أفريقياً^(٢).

٢.٣ المحور الأمني

من المهم ذكره أن ميناء مومباسا الكيني - المطل على المحيط الهندي والقريب من

^١ أميرة محمد عبد الحليم، (القوى الآسيوية وأفريقيا)، في: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٩-٢٠١٠، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية (٢٠١٠)، ص ٤٩٨، ٥٠٠.

^(*) توفر كينيا فرصاً استثمارية واسعة، بمساحتها البالغة ٣٧٠,٥٨٠ كم^٢، وعدد سكانها الذي يربو على ٣٣ مليون نسمة، واقتصادها القوي المتمثل بمناطقها السياحية، وأراضيها الواسعة الصالحة للزراعة البالغة ١٦٢,٥ مليون هكتار (٩٪ من مساحة الدولة)، ومياهها العذبة الوفيرة (٩٤٧ م^٣) للفرد الواحد سنوياً، وثروتها الزراعية (بن/ شاي/ أرز/ قمح/ موز/ قصب السكر وغيرها) والحيوانية (٣٣ مليون رأس من الماشية)، وإمكاناتها في مجال إنتاج الوقود الحيوي والطاقة من قصب السكر. ينظر في ذلك: نادر نور الدين محمد، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)، ص ٨٩، ١٢٩.

^٢ ينظر: مبروك، صفحات متفرقة؛ الان فيكي، تركيا تهجم على أفريقيا، مصدر سابق.

مداخل البحر الأحمر الجنوبية- شهد عام ١٩٩٩ واقعة اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي (P.K.K) وهو تركي الجنسية، من قبل مخبرات أجنبية، وتم تسليمه بعد ذلك إلى تركيا، ولا زال أوجلان معتقلاً في جزيرة إيمرالي التركية حتى الآن. وهذا يعني أن تركيا استفادت من التسهيلات التي قدّمتها كينيا في هذا المجال، لا سيما أنها تعد محطة استخبارية مهمة جداً، سواء للولايات المتحدة أو لإسرائيل أو الاتحاد الأوروبي، وبذلك أمكن لتركيا عبر حلفائها اعتقال عبد الله أوجلان في عملية استخبارية معقدة، اشتركت فيها عدد من الدول في عاصمة كينيا- نيروبي في ١٦ شباط/ فبراير عام ١٩٩٩^(١).

٢.٤ المحور الإنساني

كان لكينيا نصيب مما يسمى المساعدات الإنسانية التي قدمتها تركيا لعدد من الدول الأفريقية، عبر أحد مكاتبها الثلاثة المخصصة للمساعدات الإنسانية، والموجودة في كل من السودان وواثيوبيا والسنغال؛ حيث قدمت تركيا خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨ ما قيمته ٣,٥ مليون دولار لعدد من الدول كما ذكر سابقاً، وكانت كينيا من بين تلك الدول، إذ حصلت ٤٠٠ ألف دولار أمريكي^(٢)، وهذا المبلغ، وإن كان قليلاً، إلا أنه يمثل بادرة طيبة لكسب رضا النخبة الكينية الحاكمة.

وتنشط في كينيا مؤسسة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية التركية (IHH)، ذات الحضور أيضاً في ٤١ دولة أفريقية، وتعمل في مجالات عدة، من بينها المجال الطبي، إذ تخطط لإقامة ١٠٠ ألف عملية جراحية لمرضى مصابين بالمياه الزرقاء في العين. وهذه المنظمة موجودة في أفريقيا منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي، وهي تتعاون

^١ عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير، (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، ص ١٥٩.

^٢ ينظر في ذلك: عبد السلام إبراهيم بغداددي، (العلاقات التركية- الأفريقية) تقرير، مصدر سابق، ص ٣، ويقارن مع: إيلاف، مصدر سابق.

في عملها مع مؤسسة توسكون^(*)، ومع جمعية (فتح الله غولن)، وهو تركي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٩، وقد استمدت (جمعية غولن) اسمها من هذا التركي الذي وصفه أحد المصادر بأنه (فيلسوف ديني)، اختارته مجلة فورن بوليسي Foreign Policy الأمريكية عام ٢٠٠٨ على أنه المفكر الأكثر نفوذاً آنذاك، وذلك بعد حملة ناشطة من أتباعه^(١).

وتتضمن (إمبراطوريته) - كما يصفها المصدر - وسائل إعلام ومؤسسات وجمعيات إنسانية، وتُعدُّ المدارس التي أقامها هذا (الإمام العالمي) - وفقاً لوصف المصدر ذاته - مشهورة بنوعية تعليمها الجيدة، وتوفر هذه المدارس التعليم في كينيا، فضلاً عن أوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا^(٢).

٣. الصومال

لم يكن لتركيا، حتى سنوات ماضية قليلة، حضور واضح أو قوي أو حتى ملموس في الصومال، وذلك ليس بسبب انشغال الصوماليين في صراعاتهم الداخلية أو الخارجية، أو ضعف الدولة أو غيابها لسنوات طويلة وحسب، وإنما أيضاً لضعف اهتمام صانع القرار في أنقرة بالصومال أصلاً، لأن الصومال لم تكن على جدول الأولويات التركي، لانشغال تركيا بملف الاتحاد الأوروبي وجمهوريات وسط آسيا (ذات الثقافة التركية/ الطورانية)، والملف القبرصي - اليوناني، فضلاً عن العلاقة المعقدة مع روسيا (الاختلاف السياسي والتألف الاقتصادي)، والعلاقة المضطربة مع دول الجوار العربي (سوريا والعراق) والإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإننا نلاحظ تدني العلاقات التركية مع بلدان كثيرة خارج هذا الإطار، ولاسيما دول القرن الأفريقي، ومن بينها الصومال.

(*) اتحاد توسكون، تأسس في العام ٢٠٠٥، يضم ما يقارب ثلاثين ألف شركة تركية، ومائة وخمسين تنظيم تجاري تركي (محلي).

^١ الان فيكي، المصدر السابق نفسه.

^٢ المصدر نفسه.

وعلى ذلك، سجّل مؤشر العلاقة مع الصومال انخفاضاً واضحاً في الميادين السياسية والاقتصادية والإنسانية كافة، وإلى حد ما الأمنية.

بيد أن هذا المؤشر، بدأ بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٥، عندما عدّت تركيا ذلك العام عام تركيا الأفريقي (عام أفريقيا في تركيا) لدفع التعاون بين تركيا وعموم القارة الأفريقية وتعزيز انفتاح أنقرة على القارة الأفريقية^(١).

وأسفر هذا التوجه عن مضمونه الكامل في القمة التركية- الأفريقية الأولى التي استضافتها إسطنبول خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨، وحضرها ممثلون على مستوى الرؤساء أو من ناب عنهم عن ٥٣ دولة أفريقية، وهي جميع الدول الأفريقية المسجلة في الاتحاد الأفريقي^(*)(٢).

٣.١ المحور السياسي العام

بعد مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وتسلم أحمد داود أوغلو حقيبة الخارجية التركية، وهو صاحب نظرية تعدد الأبعاد، واستثمار ماضي تركيا بحلّة معاصرة، فإن تركيا بدأت تهتم بالصومال ضمن انشغالها المتنامي بالعالم العربي والإسلامية والأفريقية، دون أن تُحيد عن خيارها الإستراتيجي الأول المتمثل بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي^(*).

^١ الأهرام، ٣٠-٣-٢٠٠٥، ص ١٤.

^(*) أصبح عدد الدول الأفريقية ٥٤ دولة، بعد انفصال جنوب السودان عن السودان، وإعلانه دولة في ٢٠١١/٧/٩.

^٢ عبد السلام بغداد، العلاقات التركية... ص ٣-٤؛ صحيفة الصباح، بغداد العدد ١٤٦٧ في ٢٠٠٨/٨/١٩؛ مبروك، ص ١٤٤.

^(*) حول هذه السياسة وتفرعاتها، ينظر: أحمد داود أوغلو، (العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية)، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كور أوغلو، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون؛ مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠، ٦٤٦ صفحة.

وعليه، وفي ضوء هذه السياسة، استضافت تركيا سفارة صومالية في العاصمة التركية أنقرة^{(١)(*)}، دون أن يقابلها حتى الآن افتتاح سفارة تركية في مقديشو لدواعٍ أمنية. وخطت تركيا خطوة أخرى تجاه التقارب مع الصومال عندما استضافت المسؤولين الصوماليين لحضور القمة التركية- الأفريقية التي انعقدت في إسطنبول خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨^(٢)، وبعدها بأقل من سنة استضافت تركيا، ولأول مرة، رئيساً صومالياً على أراضيها، وهو الشيخ شريف شيخ أحمد^(*) الذي زار أنقرة في ١٧-١٨

وعن التطورات الأخيرة في السياسة الخارجية التركية، بعد إخفاق سياسة تصفير المشكلات، التي بشر بها أوغلو، ينظر: عقيل سعيد محفوض، (السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية- التغيير) الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ٣٩٨ صفحة.

^١ محمود زكريا محمود، (تركيا وأفريقيا)، (تقرير)، ص ٤١١.

^(*) تذكر مصادر غير مؤكدة أن تركيا أفتتحت سفارة لها في مقديشو مؤخراً.

^٢ ينظر في ذلك: أيمن السيد شبانة (العلاقات التركية- الأفريقية)، (تقرير) في: التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية؛ مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠٠٨، ص ٦٤٧، وشريف مبروك، (إيران وتركيا... ص ١٤٤، وبغداد، (العلاقات...) ص ٣-٤، ووكالة أنباء البحرين ٢١/٨/٢٠٠٨، والصباح، العدد ١٤٦٧ في ١٩/٨/٢٠٠٨، ص ٥، وإيلاف- صحيفة الكترونية، لندن ٢١/٨/٢٠٠٨.

^(*) أصبح الشيخ شريف، رئيساً انتقالياً للصومال خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩؛ وانتهت ولايته خلال شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢، بعد انتخاب الرئيس الحالي الأستاذ الجامعي حسن شيخ محمود في ٢٠/٨/٢٠١٢.

وكان شريف قد شغل من قبل موقع رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم الإسلامية، وكان يمثل الجناح المعتدل بتلك المحاكم، قياساً بنظيره طاهر عويس الذي كان يمثل الجناح المتشدد، وكانت المحاكم الإسلامية (وهي تنظيم يجمع بين العرف القضائي المحلي والعمل السياسي، وضم أعضاء من التيارات الإسلامية المعتدلة والمتشددة) قد سيطرت على السلطة في العاصمة الصومالية- مقديشو خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، قبل أن يسقط حكمها خلال شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ على يد تحالف أمريكي- أنيوبي مدعوم من قوى محلية صومالية وأطراف أفريقية ودولية.

نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، والتقى خلالها بالرئيس التركي عبد الله غل الذي تعهد له بدعم قوات الشرطة الصومالية المزمع تشكيلها في حينه وتدريبها^(١).

كما وعدت الحكومة التركية الرئيس الصومالي بإعادة بناء الجيش الصومالي^{(٢)(*)}، ولكن المتبع للسياسة التركية تجاه القرن الأفريقي يرى أنها - وعلى الأقل حتى عام ٢٠٠٩ - لم تتجاوز مجرد التصريحات، ولم توجد لها حضوراً مؤثراً حتى ذلك التاريخ^(٣).

وخلال شهر أيار/ مايو عام ٢٠١٠ استضافت تركيا الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ أحمد مرة ثانية، ولكن في هذه المرة ضمن إطار مؤتمر دولي، عقدته تركيا خصيصاً لمناقشة الشأن الصومالي تحت عنوان (إعادة الإعمار والأمن في الصومال)، وهو المؤتمر الذي عُقد في إسطنبول يوم ٢١/٥/٢٠١٠، ما يعني اهتماماً مكثفاً من قبل تركيا بالوضع الصومالي، وليس على صعيد الأمن المضطرب وحفظ السلام المفقود وحسب، وإنما على صعيد الإعمار أيضاً^(*)، ولذا نلاحظ أن جدول أعمال المؤتمر احتشد بمواضيع

^١ ينظر في ذلك: إبراهيم أحمد عرفات (القوى الإقليمية في القرن الأفريقي)، السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو، ٢٠٠٩ ص ١٨٢؛ ويقارن مع: قناة الجزيرة الفضائية، ١٧، ١٨ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٩.

^٢ عرفات، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

^(**) يعاني الصومال وضعاً مضطرباً على الصعد كافة، تمثل بانتهاء السلطة المركزية وتراجع معالم الدولة، وانشطارها إلى كيانات عدة منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، وقد انشغل الصوماليون خلال هذه الحقبة (١٩٩١ - ٢٠١٣) بحروب أهلية وصراعات دموية عبثية لم تجد طريقها للانفراج الحقيقي حتى هذه اللحظة.

ينظر على سبيل المثال: أحمد إبراهيم محمود، (الصومال بين انهيار الدولة والمصلحة الوطنية)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٥، وعبد السلام بغداددي، (الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية)، دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة ١٣، العدد ٥٠ شتاء، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠.

^٣ عرفات، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

^(*) بعد انتهاء الحرب الباردة ظهر مفهوم الدولة (الفاشلة) كأحد التحديات الأمنية ذات الأهمية في حقل

السياسة العامة، وقد عرّف روبن دورف Robin Dorff الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفقد الحكومة بها إمكانيات القيام بوظائفها الأساسية، وهي حكومة فاقدة للشرعية وتعاني من انهيار اقتصادها.

كما عرّف روبرت روتبيرج Robert Rotberg الدولة الفاشلة في مقاله الذي نشره عام ٢٠٠٢، تحت عنوان (الدولة الفاشلة في عالم الإرهاب) بأنها دولة فاقدة للشرعية، وتعاني من انهيار الاقتصاد في مواجهة الإرهاب بالإضافة لانهيار النظم القانونية المحلية لمواجهة الجريمة والإجرام الذي تمارسه قوات الأمن التابعة للدولة.

كما يعرف مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية الدولية الفاشلة بأنها (حالة انهيار الدولة، أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها).

وتنطبق كافة معايير الدولة الفاشلة على الصومال، ففي حزيران/يونيو ٢٠١٠ صدر عن مجلة Foreign Policy الأمريكية، بالتعاون مع وقفية (مؤسسة) السلام Fund for Peace، المقياس السنوي السادس للدول الفاشلة، والذي يقوم بترتيب الدول بحسب درجة إخفاقها في أداء الوظائف المنوطة بها، واحتلت الصومال صدارة قائمة هذا المؤشر، وحصلت على تهديد ١٤,٣ نقطة؛ حيث يتم تقسيم الدول وفقاً لهذا المقياس إلى فئات فرعية تعكس كل منها درجة ما تمثله الدولة من تهديد للسلام والأمن الدوليين.

كما يستند مؤشر المجلة السنوي للدول الفاشلة إلى ١٢ عاملاً يتم قياسه في ١٧٧ دولة، والمقسمة إلى ٣ مجموعات أساسية، هي: المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية، ويخصص لكل مؤشر فرعي ١٠ نقاط تقاس عليها كل حالة.

ومن أبرز نتائج مقياس هذا العام (٢٠١٠) هو استمرار الصومال في احتلال المرتبة الأولى في المقياس لمدة ٣ سنوات منذ عام ٢٠٠٨، إضافة إلى أنها لم تخرج من دائرة أكثر ١٠ دول فشلاً حتى الآن منذ صدور أول أعداد المقياس في ٢٠٠٥، فقد اعتبرها المقياس حالة الفشل الواضحة التي تعد بمثابة مقياس في حد ذاتها كأول تجربة واقعية يشهدها المجتمع الدولي لحالة فشل تامة، ينظر: (أزمة الدولة الصومالية)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١٠، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢١١-٢١٢.

وكذلك خرج مؤشر السلم العالمي لعام ٢٠٠٨ بالنتيجة ذاتها عندما عد أفريقيا الأقل سلباً بين قارات العالم، وأن من أصل عشر دول فاشلة في العالم، فإن سبعا منها أفريقيات، وإن من بين أربع من هذه السبع (المتقدمة) في الفشل تصدر الصومال القائمة، ويأتي بعدها السودان ثم تشاد ثم جمهورية أفريقيا

متعددة، مثل حفظ السلام والأمن، والقرصنة، وإنماء القطاع الاقتصادي الخاص، ومناقشة الوضع الاقتصادي والمالي في الصومال، ودعم الحكومة الصومالية الانتقالية^(١). حضر المؤتمر ممثلو ٥٥ دولة، كان بينهم وزيراً خارجية فرنسا وأسبانيا، وقد وافقوا جميعاً - على الأقل وفق ما أعلن - على تقديم دعمهم للصومال، وكان من بين الحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون^(٢) الذي أشار إلى ضرورة مساهمة الجميع في إنقاذ الصومال من الوضع الصعب الذي آلت إليه^(٣)، كما دعا مون - في الوقت نفسه - الحكومة الصومالية لتحمل مسؤوليتها ودفع رواتب الموظفين ورجال الأمن^(٤).

بيد أن المتابع لما خرج به المؤتمر عموماً، ولتوجهات السياسة التركية تجاه الصومال على نحو خاص، يرى أنها لم تتجاوز حتى الآن مجرد التصريحات، ولم تتبعها أفعال، أو على الأقل تأثير، حتى الآن^(٥)، وعلى الأقل من الناحية السياسية.

لذا، ودرءاً لهذا الانطباع من جهة، ولإثبات جدوى الحركة السياسية والاقتصادية والإنسانية التركية تجاه الصومال من جهة ثانية، قامت تركيا بعد سنة وثلاثة أشهر على انعقاد مؤتمر إسطنبول عام ٢٠١٠، بعقد مؤتمر آخر في إسطنبول أيضاً، وبتاريخ ١٧/٨/٢٠١١، لمعالجة موضوع المجاعة في الصومال^(٦)، في الوقت الذي انشغل العرب فيه بمتغيرات الربيع السياسي، وتداعياته المعروفة على النظم السياسية العربية القائمة والجديدة.

الوسطى (بانغي). ينظر: دامبيسا مويو، (المساعدات المميتة...)، ص ٢٩.

^١ ينظر صحيفة الصباح، بغداد، العدد ١٩٦٩ في ٢٤/٥/٢٠١٠. ص ٧؛ ويقارن مع: هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. في ٢١/٥/٢٠١٠.

^٢ فضائية (الحرّة) الأمريكية ٢١/٥/٢٠١٠، وهيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. في ٢٢/٥/٢٠١٠.

^٣ هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. في ٢٢/٥/٢٠١٠.

^٤ المصدر نفسه.

^٥ عرفات، (مصالح القوى الإقليمية...)، ص ١٨٢.

^٦ هيئة الإذاعة البريطانية ١٩/٨/٢٠١١؛ ٢٠/٨/٢٠١١.

ولم تكتف الزعامة السياسية التركية بهذا المؤتمر لتدل على اهتمامها المعلن بالصومال، وإنما قامت بحركة لافتة عبر قيام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بزيارة رسمية إلى الصومال يوم الجمعة ١٩ آب/ أغسطس عام ٢٠١١، وهي الأولى لمسؤول تركي- بهذا المستوى- إلى الصومال منذ أكثر من عشرين عاماً، بل هي الأولى لمسؤول دولة بهذا الحجم إلى بلد يوصف- كما مر بنا- بأنه الأكثر خطورة في العالم^(١)، ومما يدل على أهمية الزيارة التي استغرقت يوماً واحداً قيام أردوغان باصطحاب عائلته (زوجته وابنته) فضلاً عن خمسة وزراء وما يقرب من خمسين صحفياً، ووصل هذا الوفد الكبير والاستثنائي على متن طائرتين حطتا في مطار مقديشو "شبه المهجور"، وكان الرئيس الصومالي- في حينها- شريف شيخ أحمد على رأس المستقبلين، وتضمنت زيارة أردوغان النادرة ثلاثة محاور رئيسية: الأول إنساني، إذ توجه فور وصوله لزيارة عدد من مخيمات اللاجئين، والثاني سياسي، إذ أكد أردوغان أن بلاده ستفتتح سفارة لها في العاصمة الصومالية مقديشو، وأن مهمتها الأساسية ستتجه صوب تنسيق مهمات الإغاثة في الصومال، والثالث اقتصادي، أشار فيه أردوغان إلى أن بلاده ستبني منشآت ومنازل، وستُعبّد الطريق من المطار إلى قلب العاصمة، وأنها ستفتتح مشاريع حيوية في الصومال، وأن تركيا ستدعم البنية التحتية في الصومال^(٢).

ولم تكتف تركيا بعقد المؤتمرين السابقين حول الصومال، أو زيارة أردوغان إليها، بل إنها سعت لعقد مؤتمر ثالث عن الصومال في إسطنبول خلال يومي ٣١/٥ و ١/٦/٢٠١٢، وبحضور ١٥٤ دولة لمناقشة المشكلة الصومالية، وإيجاد مؤسسات دائمة واختيار رئيس جديد (غير انتقالي) للبلاد، لخلافة الرئيس (المؤقت) شريف شيخ أحمد (٢٠٠٩-٢٠١٢)، على أن يتم هذا الاختيار خلال شهر آب/ أغسطس من العام نفسه^(٣).

^١ المصدر نفسه.

^٢ المصدر نفسه.

^٣ هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C، ووكالات الأنباء ٣١/٥/٢٠١٢؛ ١/٦/٢٠١٢.

وهو ما تم فعلاً، باختيار الرئيس الحالي (حسن الشيخ محمود) رئيساً للبلاد خلال اجتماع عقده البرلمان الصومالي الجديد في العاصمة مقديشو، يوم ٢٠ آب/ أغسطس من عام ٢٠١٢^(*).

^(*) الرئيس حسن شيخ محمود، هو أول رئيس صومالي ينتخب داخل الأراضي الصومالية منذ ٤٢ سنة من قبل البرلمان الصومالي، وتم انتخابه بالتوافق خلال اجتماع البرلمان في ٢٠/٨/٢٠١٢ في العاصمة مقديشو، وهو الرئيس الثامن منذ استقلال الصومال عام ١٩٦٠، وينتمي إلى قبيلة الهوية المنتشرة حول العاصمة، وهي واحدة من أكبر ثلاث قبائل مع الدارود والإسحاق في عموم الصومال. والشيخ محمود حاصل على الماجستير من الهند عام ١٩٨٦، وعمل محاضراً بالكلية الفنية لتدريب المعلمين وخبيراً في مشروع تنفذه اليونيسكو لتطوير التعليم في الصومال، وعمل في منظمات محلية ودولية عدة، وكانت له علاقة وطيدة مع حركة الإصلاح، وهي فرع الإخوان المسلمين في الصومال، كما كان محمود قريباً من اتحاد المحاكم الإسلامية.

وفي عام ٢٠١٠ استقال الشيخ محمود من عمله الأكاديمي ليؤسس حزب السلام والتنمية، كأول حزب سياسي معارض يعلن عنه في مقديشو، وخاض انتخابات الرئاسة مرشحاً عن الحزب، إذ حصل على ١٩٠ صوتاً مقابل ٧٩ صوتاً لمنافسه الرئيس (السابق) شريف شيخ أحمد. والبرلمان الجديد الذي انتخب الرئيس، كان قد تشكل من ٢٠٠ عضو وفقاً للمحاصصة القبلية، وقبل ذلك كانت جمعية تأسيسية مكونة من رؤساء القبائل، وقد أقرت الدستور الجديد للبلاد بأغلبية مطلقة في ١/٨/٢٠١٢؛ إذ صوت ١٦٢ لصالح الدستور، وعارضه ١٣، وتغيب عن التصويت ١١ فقط. ويواجه الرئيس الجديد تحديات عدة، فبلاده - كما مر بنا - مصنفة دولياً، على أنها الدولة الفاشلة رقم (١) في العالم وتواجه معارضة مسلحة قوية من حركة شباب المجاهدين (السلفية الجهادية - المقاتلة) والتي تتهمه بالخيانة! إضافة إلى ما يواجهه الرئيس الجديد من خطر يتمثل بالمجاعة التي تفتك بأكثر من ٥ ملايين من شعبه بسبب الجفاف وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده الصومال منذ سنوات عدة، فضلاً عما يواجهه من خطر الانقسامات التي تعاني منها بلاده وانفصال أقاليم عن البلاد (إقليم أرض الصومال في الشمال، وإقليم بونط في الوسط) وغيرها من أخطار تهدد وحدة البلاد ووجودها. بتصرف عن: أميرة عبد الحليم، (استعادة الدولة: خريطة طريق لبناء المؤسسات في الصومال)، السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٢، ص ١٢٦-١٢٧.

وللاستيضاح عن حركة الشباب؛ ينظر: عبد السلام بغداددي، (حركة شباب المجاهدين الصومالية)،

٣.٢ المحور الاقتصادي

إضافة إلى ما ذكر في المحور السابق (السياسي والعام) من العلاقات الاقتصادية بين تركيا والصومال، يمكن الإشارة إلى أنه لم يكن لتركيا علاقات اقتصادية مباشرة مع الصومال - حسب علم هذه الدراسة - طوال الحقبة التي أعقبت سقوط الرئيس محمد سياد بري (١٩٦٩ - ١٩٩١)، وحتى بداية الانفتاح التركي على أفريقيا في بداية الألفية الجديدة.

ولكن الأرقام والمؤشرات التي بين يدينا، خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، تدل على تدنٍ واضح في حجم الصادرات التركية إلى الصومال، حيث لم تتجاوز ٦,٧ مليون دولار أمريكي خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٩، ونسبة لا تزيد على ٠,٠١٪ من إجمالي صادرات تركيا (FOB) إلى العالم، كما أن درجة التركيز في الصادرات التركية إلى الصومال لم تزد على ٠,٠٤٪.

وفي الوقت نفسه، فإن واردات تركيا من الصومال لم تزد على ٢٠٠ ألف دولار خلال المدة ذاتها، وبنسب مئوية لا تكاد تذكر من إجمالي واردات تركيا (CIF) من العالم، كما أن درجة تركيز الواردات التركية من الصومال لم تزد عن ٠,٠٠١٪ من إجمالي وارداتها من الدول العربية خلال المدة ذاتها^(١)، وهي نسبة متدنية جداً.

٣.٣ المحور الأمني

بخلاف ما ذكر في الفقرة الأولى من هذه الدراسة، حول العلاقة بين تركيا والصومال، ومحاولات تركيا تقديم نوع من المساعدة في تدريب الجيش والشرطة الصوماليين، فإن علاقة أمنية مباشرة بين الطرفين لم تسجل حتى الآن، ولكن ثمة نوعاً غير مباشر من العلاقة قائم، وهي علاقة متولدة من التحالف الأمريكي - التركي؛ إذ

القاهرة: مديولي الصغير للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ١٧٢ صفحة.

^١ جلال معوض، (العلاقات الاقتصادية العربية - التركية)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٢٣، ص ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨.

تترابط وتتواشج التفاعلات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في كثير من قضايا المنطقة (الشرق الأوسط والقرن الأفريقي - لا سيما الصومال) بكيفية تُغطّي مفردات الخطط الأمنية والإستراتيجيات بعيدة المدى، إلى العمليات العسكرية المباشرة^(١).

وعلى إثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، والتي وضع الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال (١٩٨٣-١٩٩٣) كل إمكانيات تركيا - خلالها - تحت تصرف الولايات المتحدة^(*)، قام رئيس الحكومة سليمان ديميريل - وبمبادرة من الرئيس أوزال - بطلب توسيع التعاون مع الولايات المتحدة إلى مجالات الاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري، وقد انتهت المحادثات بين ديميريل والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، في شباط/فبراير عام ١٩٩٢، بإقامة شراكة محسنة "Enhanced Partnership" قامت تركيا في أعقابها بتوسيع دائرة نشاطها السياسي والدبلوماسي، وأرسلت قوات قوامها ٣٠٠ من المشاة وثلاث سفن حربية إلى الصومال للمساعدة في عمليات الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة^(٢).

واليوم توجد سفن تابعة لأساطيل دول عدة في السواحل الصومالية تحت ذريعة محاربة عمليات القرصنة، ومن بينها سفن تابعة للأسطول التركي، وهذا الأمر يُظهر، ولأول مرة في تاريخ تركيا البحري المعاصر، وجوداً تركياً في السواحل الصومالية وخليج عدن وجنوب البحر الأحمر وأطراف المحيط الهندي الشمالية - الغربية وبحر العرب^(٣).

^١ عقيل سعيد محفوض، (السياسة الخارجية التركية...)، ص ٢٤٧.

^(*) بخلاف حكومة رجب طيب أردوغان التي رفضت المشاركة في عمليات الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

^٢ محفوض، المصدر نفسه، ص ٢٣٢ - ٢٣٣، نقلاً عن:

- Rachel Prager, "Turkish- American Relations: Historical Context and Current Issues," (Georgetown University, 2003) pp.6-7.

^٣ مدحت أيوب، (التجارة في المحيط الهندي... الفرص والمخاطر) السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٩، ص ١٠٩.

بل إن هذه السفن شرعت في اعتقال قراصنة Pirates، مثلما حصل خلال شهر تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٩؛ إذ اعتقلت البحرية التركية خمسة من القراصنة في خليج عدن^(١) (*). واليوم، ثمة سفن حربية من نحو ١٧ دولة أجنبية قبالة السواحل الصومالية بحجة محاربة القرصنة، وتعمل هذه الدول وفقاً لتفويض من مجلس الأمن الدولي، حيث يخولها حق تتبع القرصنة في المياه الإقليمية للصومال، وحتى دخول أراضيه إن اقتضى الأمر ذلك^(٢)، وتذكر مصادر أن لتركيا في إطار هذا الأسطول الدولي لمحاربة أعمال القرصنة اثنتي عشرة فرقاطة تجوب المياه الإقليمية الصومالية^(٣).

٣.٤ المحور الإنساني

جاء في فقرة سابقة من هذه الدراسة، أن تركيا افتتحت ثلاثة مكاتب للمساعدات الإنسانية في ثلاث دول أفريقية، وكان للصومال نصيب منها، وهو نصيب لم يتجاوز ٢٠٠ ألف دولار أمريكي^(٤)، قدمتها تركيا حتى شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٨، ولكنه يأتي

^١ فضائية الجزيرة/ الدوحة، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٩.

^(*) كتب الكثير عن موضوع القرصنة في السواحل الصومالية: ينظر على سبيل المثال: عائدة العزب موسى، (محنة الصومال من التفتيت إلى القرصنة)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩، وإبراهيم نصر الدين، (اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال... من المستفيد؟) السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٦، نيسان/ أبريل، ٢٠٠٩.

^٢ حمدي عبد الرحمن حسن، (التنافس الدولي في القرن الأفريقي) السياسة الدولية، المجلد ٤٤، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو، ٢٠٠٩، ص ١٧٧، نقلاً عن:

– Roger Middleton, Pirates and How to Deal with Them, (London: Chatham house, April, 2009), p.2.

^٣ ألان فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا...) مصدر سابق.

^٤ بغداد، (العلاقات التركية..) ص ٣، وإيلاف الإلكترونية ١٨/ ٨/ ٢٠٠٨، وأ.ف.ب ١٩، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٨، وأيمن شبانة (العلاقات التركية- الأفريقية)- تقرير، في: التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية،

ضمن الاهتمام المعلن بموضوع المساعدات الإنسانية والاقتصادية، ومن خلال حصول تركيا على مقعد مراقب في الاتحاد الأفريقي، وترؤس تركيا لمنظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقاً)، من خلال التركيّ أكمل الدين إحسان أوغلو، فإن هذا يعطي مؤشراً مزدوجاً على أن تركيا تريد مزيداً من الانخراط في شؤون العالم الإسلامي، والصومال جزء من هذا العالم، لا سيما أن هذا الانخراط التركي (إسلامياً وأفريقياً) قابل بترحاب كبير^(١).

٤. أوغندا

الحديث عن العلاقات التركية- الأوغندية قليل لسببين: شحّ المعلومات، وجِدّة العلاقة التي لا تزال في بداياتها، والمعلومات المتاحة تذكر أنه بعد عام ٢٠٠٩ افتتحت تركيا- بعد أن كان لها ١٢ سفارة فقط في عموم أفريقيا- ١٢ سفارة أخرى خلال المدة من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١١، وكان من بينها سفارة في أوغندا^(٢)(*) . وكانت أوغندا من بين الدول التي حضرت القمة التركية- الأفريقية في إسطنبول، خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨^(٣).

الإصدار الخامس، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٦٥١، ورمضان غوزن، (استمرار الانفتاح التركي على أفريقيا)، وينظر:

- http://www.trtarabic.com/trtworld/ar/news_Detal.aspx?HaberKodu=737a42Fe-45C9-45Fb-904d-dba.

^١ محفوض، ص ١٧٥، نقلاً عن:

- Bulent Aras, "Can Turkey Rouse the muslim world?" Daily star, 18/6/2004.

^٢ محمود زكريا محمود، (تركيا وأفريقيا)، (تقرير)، ص ٤١١.

(*) السفارات الأخرى كانت في غربي وجنوبي وشرقي أفريقيا (ساحل العاج، الكاميرون، غانا، مالي، أنجولا، موزمبيق، مدغشقر، زامبيا، تنزانيا) والأخيرة كانت في بلد عربي هو موريتانيا. المصدر نفسه، ص ٤١١.

^٣ بغداددي، (العلاقات التركية...) ص ٣-٤؛ الصباح العدد ١٤٦٧ في ١٩/ آب (أغسطس) ٢٠٠٨، ص ٥.

كما كانت أوغندا قد حصلت، مع دول أفريقية، على مساعدة عينية ضمن برنامج المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا للدول الأفريقية، وذلك قبل القمة بأيام، وكان نصيبها من المساعدة ٣٠٠ ألف دولار، وهو مبلغ ضئيل، لكنه مقدّم لصداقة، وتأتي هذه المساعدات المسجلة ضمن برنامج الأمم المتحدة للأغذية^(١).

والمشكلة أن أوغندا التي تتلقى المساعدات الضئيلة، هي بلد غني بمساحته التي تزيد على ٢٤١ ألف كم^٢، وعدد سكانه يزيد على ٢٧ مليون نسمة، وموارده الطبيعية متعددة؛ إذ تمتلك ٧ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية المروية، ولديها وفرة مائية كبيرة، ويبلغ نصيب الفرد فيها من المياه ٢٤٧٢ م^٣ سنوياً، ولديها إمكانات كبيرة لزراعة الأرز والذرة والبنّ والشاي والقطن والكاكاو والشعير والبقوليات، لكنها لا تستطيع كفاية نفسها، وتبقى بحاجة إلى المساعدة الخارجية، وذلك عائد لتخلفها التقني ومعاناتها من الصراعات بين الحكومة والمعارضة^(٢).

وهنا تستثمر تركيا أو غيرها هذا الجانب، وتأتي لتقدم نفسها بدور المساعد لهذه البلدان الأفريقية المحتاجة للمساعدات.

وخطاب تركيا هنا يقوم على أنها ليست دولة استعمارية، وأنها جاءت للمساعدة والتآخي، وأن هدفها هو تطوير التعاون وتعميق الأخوة مع شعوب هذه القارة، وأنها تسعى للتركيز على المساعدات والعلاقات الاقتصادية ودعم الأفارقة وسد بعض الاحتياجات العاجلة، لا سيما في مجال الأغذية والمياه (حفر الآبار) والسكن والنقل والتعليم وما إلى ذلك، ولا ريب أن هذا التعاون سيضمن لتركيا الفوائد أيضاً، وهي فوائد لن تنعكس على المكاسب الاقتصادية والاستثمارية فحسب، وإنما على السياسة الخارجية التركية أيضاً، وهكذا ستكون القوة الناعمة لتركيا سارية في أفريقيا^(٣).

^١ بغداددي، المصدر نفسه، ص ٣، وإيلاف الإلكترونية، ١٨/٨/٢٠٠٨.

^٢ نادر نور الدين محمد، (موارد دول حوض النيل...)، ص ٩٠، ٩٨.

^٣ رمضان غوزن، (استمرار الانفتاح التركي على أفريقيا)، مصدر سابق.

ومما يجدر ذكره هنا، في نطاق المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا، أنه ينبغي الإشارة إلى ما تقوم به جمعية فتح الله غولن، وهي الجمعية التي أشير إليها في موضع سابق في مبحث (العلاقات التركية - الكينية)، من بناء مدارس في أوغندا، فضلاً عن كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا^(١).

٥. إريتريا

في إجابة لسؤال عن طبيعة العلاقة بين إريتريا وكل من إسرائيل وتركيا وإيران، قال الرئيس الإريتري أسياش أفورقي: "الحديث عن إسرائيل وتركيا وإيران يأتي في ظل مناخ اختلالات، وضمن هذه الاختلالات هو فقدان مصر لدورها، هنا تسعى قوى إقليمية إلى ملء الفراغ دون النظر إلى المصالح المشتركة، والاستقرار الإقليمي الأشمل ... لدى إريتريا علاقات مع تركيا وإيران وإسرائيل وغيرها خارج مفهوم المحاور والمصالح مع طرف ضد آخر، أو مواقف انتهائية تأخذ في الحسبان تكتيكات معينة ومصالح آنية، فنحن نترقب ونتنظر حدوث تحولات فعلية، ولا نعتقد أن البلدان أو الحكومات التي تعتقد أن لديها نفوذاً إقليمياً تكون مخطئة في تقديراتها، ولكنّ التخوف من مخاطر هذا النفوذ على المنطقة نفسها"^{(٢)(*)}.

من خلال حديث الرئيس الإريتري يتضح أن الدول الإقليمية الثلاث، ومن بينها تركيا - موضع دراستنا - تحقق تقدماً في تحركها الإقليمي في القرن الأفريقي على حساب مصر التي فقدت كثيراً من دورها في العقد الأخير في أفريقيا عموماً، وفي منطقة القرن

^١ ألان فيكي، (تركيا تهجم على أفريقيا...) مصدر سابق.

^٢ لقاء خاص مع أسياش أفورقي - رئيس إريتريا، أجراه (أشرف السعيد) في أسمرة: عاصمة إريتريا، ينظر: السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٩٠، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٢، ص ١٠٤-١٠٥.

^(*) أفورقي، يحكم إريتريا منذ استقلالها عن إثيوبيا فعلاً عام ١٩٩١ ورسمياً عام ١٩٩٣، وهو يجيد اللغة العربية، فضلاً عن لغته التيجرانية، إلا أن بلاده لم تنضم إلى الجامعة العربية، في حين انتسبت إلى الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الإيقاد التي تضم دول القرن الأفريقي.

الأفريقي ومنابع النيل على نحو خاص، وأن تركيا من بين دول إقليمية ثلاث تسعى لملء الفراغ المصري وفقاً لتعبير الرئيس الإريتري، ويعترف أفورقي بأن لبلاده علاقة مصالح مع تركيا خارج نطاق المحاور، ولكنه في الوقت نفسه يبدي مخاوفه من نفوذ هذه القوى مستقبلاً على دول المنطقة.

وإذا كان الرئيس أفورقي قد أشار إلى وجود علاقة لبلاده مع تركيا، إلا أن ما هو معلن عن هذه العلاقة يكاد يكون غير معروف، وكل ما نعرفه عن هذه العلاقة أن إريتريا شاركت في مؤتمر القمة التركية- الأفريقية في إسطنبول، والذي عقد خلال شهر آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨^(١).

أما على الصعيد التجاري فإن المعلومات تشير إلى أن شركة الطيران الإريتري تستأجر طائرة تركية لنقل المسافرين^(٢).

وتتوقع الدراسة أن قادم الأيام سيشهد انفتاحاً في العلاقة بين تركيا وإريتريا، لأسباب عدة، منها: موقع إريتريا الإستراتيجي على البحر الأحمر وكثرة جزرها في هذا البحر^(*)، وسهولة الاتصال البحري التركي بها عبر قناة السويس، لا سيما أن لتركيا سفناً عدة تجوب البحر الأحمر- كما مر بنا في مبحث سابق- فضلاً عن الفرص الاستثمارية التي تتيحها إريتريا بمساحتها التي تزيد على ١١٧ ألف كم^٢، وعدد سكانها البالغ ٤,٢٥٠ ملايين نسمة، وطبيعتها الرعوية التي تغذي ما يقرب من ٦ ملايين رأس من الماشية، فضلاً عن وفرة المياه فيها، والتي تفوق حاجتها الاستهلاكية،

^١ بغداددي، (العلاقات....) ص ٣-٤، ومبروك ...، ص ١٤٤.

^٢ علي العمودي، يوميات من القرن الأفريقي، (الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٠٢، ١٠٣.

^(*) تمتلك إريتريا ١٢٦ جزيرة قبالة سواحلها في البحر الأحمر، ومن أهم هذه الجزر (دهلك وفاطمة وحالب وروميذا والزير والطير). ينظر: سعد ناجي جواد وعبد السلام بغداددي، (الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي)، دراسات إستراتيجية ٣١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩، ص ٨٩.

إذ إن ما يستخدمه الفرد من مياه لا يصل إلى ١٣٥ م^٣ سنوياً، من أصل ما هو ممكن له ويصل إلى ١٤٦٦ م^٣ سنوياً^(١).

خاتمة

نخلص، مما تقدم، إلى أن التحرك التركي في نطاق القرن الأفريقي، وإن كان حديث العهد، إلا أنه يشير إلى مزيد من التقدم من الجانب التركي، ومزيد من الفرص من الجانب الأفريقي في هذا الحيز الجغرافي الإستراتيجي الذي يطل على باب المندب وسواحل البحر الأحمر الجنوبية وبحر العرب بشقه الغربي، وما تحمله هذه الإطلالة من دلالة اقتصادية؛ حيث تمر عبر هذا المضيق الإستراتيجي ناقلات النفط العملاقة القادمة من الخليج العربي إلى مختلف أنحاء العالم الغربي والأفريقي، فضلاً عما يحتضنه إقليم القرن الأفريقي من ثروة مائية عذبة هائلة، وما يحتزنه من إمكانات اقتصادية على صعيدي التجارة والاستثمار.

وكل ذلك يؤشر على أن الأعوام القادمة ستشهد مزيداً من فرص التفاعل بين الطرف التركي الناهض، وبين منطقة القرن الأفريقي المتعطشة للنمو والتنمية وإشباع الحاجات الأساسية.

^١ نادر نور الدين محمد، (موارد دول حوض النيل ...)، ص ٩١.